متداولون ينتظرون دفعة إيجابية من بيانات الربع الثاني

البورصة تغلق على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة

البورصة تغلق على انخفاض

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض في مؤشراته الثلاثة بواقع 4.23 نقاط للسعري ليصل الى 6980 نقاط وبواقع 33.1 نقطة للوزني و بواقع 69.4 نقطة لـ «كويت 15».

وبلغت القيمة المتداولة للاسهم عند الاغلاق حوالي 2.5 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 2.72 مليون سهم بواقع 1713 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «تمويل الخليج» و «الخليجي» و «ساحل» و «المغاربية» و «اكتتاب» الاكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات «الهلال» و «كامكو» و «اسمنت» و «ايفا فنادق» و «دانة» الاكثر ارتفاعا.

من جانبه اعرب متداولون كويتيون عن الامل في ان تدعم البيانات المالية عن الربع الثاني من العام للشركات المدرجة مجريات التداول في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» وتعطيها دفعة ايجابية.

ورأى المتداولون في تصريحات متفرقة ان هذا الأمر المعتاد في مثل هذه الفترة كل عام من شانه تحريك مسار الاداء الراكد بفعل التداعيات التي تفرزها تداولات شهر رمضان المبارك حيث الترقب يفرض نفسه على عموم المتداولين لاسيما الصغار منهم.

ورأوا ان تداولات السوق اخذت حاصلها من الانخفاضات على مدار شهر يونيو الماضي وجاء وقت حصد الثمار بتقليل الخسائر وتعويض الارباح من الشركات التي ستعلن أولا عن ارباحها وقد تبدأ البنوك بذلك ومن ثم الشركات القيادية المتوقع أن تحقق نتائج مجزية وافضل من الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقال المتداول علي العنزي ان هناك الكثير من الشركات قامت باداء طيب خلال تداولات الربع الثاني حيث تعتمد استراتيجيات مجالس ادارات تلك الشركات على الاداء التشغيلي لا المضاربة.

واضاف العنزي ان ارقام تلك الشركات بناء على ذلك ستكون مبشرة رغم التحديات التي واجهتها سواء كان على الصعيد الفني لمنوال السوق أو على الصعيد السياسي محليا أو اقليميا وما خلقته من تداعيات سلبية على معظم الشركات المدرجة.

من جانبه قال المتداول محمد الشمري ان شريحة المتداولين في مرحلة ترقب للافصاح عن البيانات المالية حتى تستعيد التداولات رونقها التي كانت تسير عليه قبل ابتعاد بعض المحفزات الفنية والتضييق على بعض صناع السوق ما أدى الى هجرتهم نحو أسواق مال خليجية بحثا عن الفرص المؤاتية للسيولة المتوافرة لديهم والبحث عن تعظيم عوائدها.

من جهته قال المتداول حسن جمال ان السوق تعرض خلال الربع الثاني من العام الى جملة من العثرات قد تؤثر على البيانات المالية للشركات لاسيما الصغيرة منها التي ما زالت تواجه شبح الخسائر أما الشركات الكبيرة فيتوقع أن تفصح عن بياناتها لكنها قد لا تكون مرضية للبعض لاسباب متنوعة منها انعدام الثقة في مسار الاداء.

في سياق آخر شهدت مجريات جلسة امس في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» بعض العوامل الضاغطة سواء كانت على الصعيد السياسي أم الفني المتمثل بعمليات جني الارباح والمضاربات العنيفة على الاسهم التي شهدت ارتفاعات في الاسبوع الماضي ما ضغط على المؤشرات العامة لتغلق في المنطقة الحمراء وليتخلى المؤشر السعري عن مستوى ال7000 نقطة في جلسة وصفها بعض المتداولين بالراكدة.

وكان لافتا في مجريات الاداء منذ بداية الجلسة ان عمليات البيع استهدفت بشكل مباشر أسهم الشركات متدنية القيمة في حين شهدت مكونات مؤشر «كويت 15» تباينا في الاداء كما كان صادما لشريحة المتداولين التدني الكبير في قيمة التداولات التي هبطت الى مستويات مقلقة علاوة على التدني في كميات الاسهم المتداولة بسبب جني الارباح والمضاربات.

وكما هو معتاد فقد شهدت فترة المزاد «دقيقتان قبل الاغلاق» محاولات لتعديل مستويات سعرية لبعض الاسهم لكن العمليات المضاربية على الاسهم الرخيصة التي تقل قيمتها السعرية دون ال100 فلس حالت دون مستوى طموحات المتداولين في عمليات التعديل.

واغلق المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» منخفضا 4.23 نقطة ليغلق عند مستوى 8.6980 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 2.5 مليون دينار كويتي تمت عبر 1713 صفقة نقدية وكميات اسهم بلغت 2.72 مليون سهم.

في إطار موازٍ قال تقرير اقتصادي متخصص ان القيمة السوقية الاجمالية للسوق ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت 8.0 في المئة خلال الأسبوع الماضي لتستقر عند 51.31 مليار دينار حيث ارتفعت العديد من الأسهم القيادية.

ديوان المحاسبة يحتفل اليوم باليوبيل الذهبي لإنشائه

يحتفل ديوان المحاسبة اليوم باليوبيل الذهبي لإنشائه في السابع من يوليو 1964 الذي جاء استجابة لازدهار الحياة البرلمانية في البلاد وصدور الدستور الذي تنص احدى مواده على انشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ايمانا بأن المال العام عصب الدولة وعماد نهضتها.

وكان من الواجب استنادا الى ذلك أن يحاط المال العام في دولة الكويت بسياج من الحماية لضمان جبايته كاملا دون نقصان أو تقصير وانفاقه فيما يدعم المجتمع ويعود عليه بالنفع دون إسراف أو تقتير.

ونصت المادة 151 من الدستور على أن «ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقا بمجلس الأمة ويعاون الحكومة ومجلس الامة في رقابة تحصيل ايرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته».

وانشئ الديوان بمقتضى القانون رقم 30 لسنة 1964 الذي نصت مادته الاولى على أن «تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة وتلحق بمجلس الأمة» بهدف تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بموجب قانون انشائه. وجاء قرار انشاء ديوان للمحاسبة العامة في البلاد تماشيا مع شعور حاكم الكويت وقتها الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله بالحاجة الى جهاز أعلى يشرف على حسابات الدولة ويدققها لحمايتها وصيانتها من أيدي العابثين.

وعقب سنوات من الدراسة والمناقشات والمداولات وفي أحد اجتماعات لجنة الدستور تم تضمين مادة بمشروع الدستور الجديد تنص على انشاء ديوان للمراقبة المالية يعاون الحكومة ومجلس الأمة في المسائل المالية. ومر ديوان المحاسبة بمراحل عدة منذ انشائه وجاء في السنة الاولى معبرا عن المتطلبات الرقابية التي يجب ان يمارسها الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة وكانت له رؤية ثاقبة في تحقيق رقابة فعالة على جميع انشطة الدولة وبالتالي فإن ممارسته لاختصاصاته طبقا لهذا القانون جاءت مرتكزة على رقابة مشروعة كانت كافية لتحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة.

ووجه الديوان اهتمامه في الفترة الاخيرة نحو دعم وزيادة كفاءة جهاز التدقيق بالديوان واعطى القضايا التي تمس المال العام الأهمية اللازمة وأصدر العديد من التقارير الرقابية التي تضمنت توصيات في شأن دعم المساءلة وزيادة فعالية الادارة المالية للدولة. كما أعطى الاهتمام اللازم لموضوع المخالفات المالية التي تمثل ظواهر عامة وتتكرر في أكثر من جهة خاضعة لرقابة الديوان أو في الجهة الواحدة ولأكثر من فترة مالية لذا يتم اعداد دراسات تحليلية متعمقة لتلك الظواهر للوقوف على الأسباب الحقيقية لتكرارها وتكوين رأي للديوان بشأنها وابلاغه لكل من السلطة التشريعية والأجهزة التنفيذية في الدولة ولاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة في ضوء رؤية الديوان.

ديوان المحاسبة
شعار ديوان المحاسبة

سامي حمادة: زيادة الوعي بالأمن المعلوماتي ضرورة لتفادي الثغرات الأمنية

قال مدير دائرة تقنية المعلومات والاتصالات في شركة صناعة الكيماويات البترولية سامي حمادة إن الدائرة تعتزم تنظيم حملة للعاملين في الشركة بغية زيادة الوعي بالأمن المعلوماتي باعتباره ضرورة لتفادي أي ثغرات أمنية. وأضاف حمادة ان الدائرة أبرمت في الفترة الماضية العديد من الاتفاقيات التي ستسهم في تطوير الأنظمة المستخدمة في الشركة ما سيزيد من إنتاجية العامل من خلال توفير الجهد والوقت في آن معا. وأوضح أن الدائرة تدرس حاليا سبل توفير أنظمة أكثر تطورا لجميع الخدمات الالكترونية التي تقدمها للشركة اضافة الى ايجاد أسلوب أفضل لادارة المشاريع من خلال نظام متكامل يخدم مختلف دوائر الشركة. وذكر أن الدائرة حققت في الفترة الماضية العديد من الانجازات اهمها حصولها على شهادة «ايزو 27001» الخاصة بأمن المعلومات وتمكنها من صد الهجمات الالكترونية التي استهدفت القطاع النفطي في يونيو الماضي بحلول مبتكرة. وبين أن الدائرة تتبع السبل المثلى لحوكمة تقنية المعلومات عن طريق وضع معايير وأطر عالمية يتم اتباعها في تقديم الخدمات داخل وخارج الشركة كما تمت ميكنة الخدمة الذاتية للموظفين في كل من المكتب الرئيسي والمصانع ونادي بوبيان.

ولفت في هذا الصدد الى توحيد أرقام هواتف الشركة مع مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بغية تحقيق تكامل الانظمة الحالية كما تعتزم الدائرة تنظيم حملة أمنية على مستوى الشركة لزيادة وعي الأمن المعلوماتي للعاملين تفاديا لأي ثغرات أمنية. وقال حمادة ان الدائرة تدرس حاليا توفير أنظمة أكثر تطورا لجميع الخدمات الالكترونية التي تقدمها للشركة ومن أبرزها النظام القانوني للشؤون القانونية وميكنة الاعمال بين الشركة ومشاريعها المشتركة والزبائن والموردين فضلا عن ايجاد أسلوب أفضل لادارة المشاريع عبر نظام متكامل يخدم دوائر الشركة كافة. وأشار الى أن نظام ميكنة أعمال المختبرات الجديد سيدعم تجديد شهادة الاعتراف الدولية بمنتجات الشركة وجودتها العالية في حين تطبق الادارة حاليا نظام البرمجة للهواتف والأجهزة الذكية الذي سيوفر للموظفين الخدمات الرئيسية على الهاتف الجوال و الأجهزة اللوحية خارج المكتب وبأي مكان من العالم.

بعد فوزهم في مسابقة حملة الودائع

«بيتك» يكرم موظفي مركز الاتصال

الفوزان يتوسط الفائزين وبعض الاداريين في «بيتك»

أكد رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد ناصر الفوزان، أن الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية لمواصلة النجاحات والانجازات التي حققها «بيتك» على مختلف الأصعدة محليا وخارجيا، مشيرا في هذا الصدد على أهمية تكريم الموظفين المتميزين وتحفيزهم لمزيد من العطاء مما يساهم في زيادة الكفاءة والطاقة الانتاجية في المؤسسة.

وقال الفوزان في كلمة له بمناسبة تكريم موظفي إدارة مركز الاتصال الفائزين في مسابقة حملة الودائع، إن وجود متميزين من مختلف قطاعات «بيتك»، وخصوصا إدارة مركز الاتصال، يدعو للفخر، كما يؤكد في الوقت ذاته اهتمام «بيتك» بكوادره البشرية وتأهيلها بالشكل الأمثل لمواجهة المنافسة المهنية المتصاعدة على مستوى القطاع المصرفي، مؤكدا مواصلة تقديم «بيتك» للدعم والمساندة للكوادر البشرية المتميزة بما يحافظ على قيم العمل الجماعي، وينعكس على جودة تقديم الخدمة والارتقاء بها.

وقال الفوزان ان مسابقة حملة الودائع تستهدف زيادة مبيعات الودائع من خلال ادارة مركز الاتصال، واستقطاب عملاء جدد وتوجيههم لمنتجات الودائع المتنوعة، خصوصا ان ودائع «بيتك» تتميز بتحقيقها افضل العوائد على مستوى السوق الكويتي كما في نهاية عام 2013، وامكانية حصول العميل على نسبة ربح التوفير الاستثماري حتى في حال الالغاء، كما يمكنه انشاء الوديعة عبر ادارة مركز الاتصال دون الحاجة لزيارة الفرع، وكذلك يحصل العميل على تسهيلات مصرفية مقابل تجميد الودائع كالبطاقات المصرفية، لافتا الى ان الحملة تستهدف ايضا خلق فرص بيعية وامكانية تعزيز العلاقة مع العملاء وتوطيدها من خلال التواصل معهم، لاسيما في ظل استكمال انشاء نظام LMA الذي يساهم في تحقيق نسب عالية من الاتصال، بما يضمن تقديم خدمات تتوافق مع المعايير العالمية لجودة الخدمة.

وأشار الفوزان إلى أن «بيتك» يعول كثيرا على إدارة مركز الاتصال في هذه المرحلة التي شهدت تطبيق «بيتك» للعديد من الخدمات الالكترونية والتحديثات في الية العمل والأنظمة المتبعة، التي تركز على تطوير الأداء والاهتمام بخدمة العملاء وجودة الخدمة، وهي الأدوار التي نابت إدارة مركز الاتصال على أدائها بكفاءة واقتدار خلال المرحلة الماضية.

وتابع «ان «بيتك» يحرص دائما على تكريم الموظفين المتميزين بشكل دوري، في مبادرة تعكس إيمانه بأهمية تقدير جهود الموظفين وحثهم على مواصلة التميز، من أجل بث روح الإبداع والمبادرة والمنافسة، مشيدا في هذا الصدد بأداء جميع موظفي إدارة مركز الاتصال والتي حظت بالعديد من الانجازات على صعيد طرح المنتجات والخدمات المبتكرة وتسويقها، حيث كان ثمرة تلك الجهود تحقيق افضل النتائج بمعايير قياس الأداء لمركز الاتصال، مشيرا إلى أن الاهتمام بتلك الكوادر يستهدف تحفيز الموظفين على مواصلة الإسهامات والأفكار التي تعزز من مكانة «بيتك» التنافسية في ظل المتغيرات والمنافسة الشديدة.

حملة «اعتمد وربة ..حوّل راتبك» انتهت بنجاح باهر

■ الحفل الختامي للحملة سيبدأ عند الساعة 10:30 مساءً في الـ «غراند أفنيوز»

■ السحب على الجائزة «مرسيدس G63 AMG» سيُقام يوم 10 يوليو 2014

عدنان سلمان السالم

أعلن «بنك وربة» أن السحب الخاص بحملة «إعتمد وربة. . حول راتبك» للفوز بسيارة مرسيدس G63 AMG ذات المواصفات القياسية سيُقام يوم الخميس الموافق 10 يوليو 2014 خلال حفل خاص يقيمه البنك في الـ « غراند افنيوز». وسينطلق الحفل عند الساعة 10:30 مساءً وسيشتمل الحفل على العديد من الفعاليات والمفاجآت والسحب على الجائزة سيارة مرسيدس G63 AMG.

واختتمت حملة «اعتمد وربة..حوّل راتبك» يوم 26 يونيو 2014 والتي استمرت لأكثر من شهرين، لتحقق تفاعلا كبيرا من قبل العملاء، حيث تم تخصيص أجنحة في «مجمع الأفنيوز» و«مول 360» أتاحت للعملاء الفرصة للتعرّف على تفاصيل الحملة والحصول على معلومات حول الجائزة الكبرى، سيارة مرسيدس G63 AMG.

وبهذه المناسبة قال عدنان سلمان السالم، رئيس المجموعة المصرفية في «بنك وربة» «سنحتفل في القريب العاجل بالإعلان عن اسم الرابح بسيارة مرسيدس G63 AMG بعد الإنتهاء من حملة 'اعتمد وربة...حوّل راتبك' والتي تأتي في إطار مساعينا لتعزيز الإستراتيجية التسويقية للبنك والتي تمّ وضعها خصيصا لزيادة قاعدة عملائنا». واختتم السالم بقوله: «تعكس الحملة حرصنا المتواصل على تقديم كل ما هو جديد للعملاء ومنحهم العديد من المميزات الاستثنائية، كما أنها تسلّط الضوء على جهودنا الحثيثة في تلبية كافة احتياجاتهم ومتطلباتهم». ويتشرّف «بنك وربة» بدعوة الجميع لحضور الحفل الختامي والخاص بحملة «إعتمد وربة. . حول راتبك» للاحتفال بما حققته من نجاحات. بإمكان جميع العملاء الراغبين في معرفة المزيد حول موعد ومكان السحب على حملة «اعتمد وربة».

البنك التجاري الكويتي يصدر سندات بقيمة 120 مليون دينار

يعقوب الابراهيم

صرح الناطق الرسمي باسم البنك التجاري الكويتي يعقوب الإبراهيم أن البنك قد حصل على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي والموافقة المبدئية من هيئة أسواق المال على إصدار سندات بقيمة لا تتجاوز 120 مليون دينار كويتي ولمدة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ الإصدار.

ويأتي طرح السندات المنوه عنها في إطار جهود البنك لتعزيز قاعدة رأس المال لديه وبما يتوافق ويلبي متطلبات معايير بازل 3 الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعتمدة من قبل الجهات الرقابية في الدولة ، ومن جهة أخرى توفير موارد مالية طويلة الأجل تتناسب والمشاريع والنشاطات التي يخطط البنك القيام بها.

وأضاف الناطق الرسمي أن السندات المنوه عنها تم تقييمها «BBB-» من قبل وكالة كابيتال إنتليجنس ، علما بأنه سوف يتم طرحها قريبا ووفقا للتشريعات والقرارات المنظمة لها.

واختتم الإبراهيم أن طرح السندات المنوه عنها يوفر أداة استثمارية جاذبة لكافة شرائح المستثمرين وبعوائد تفوق بشكل واضح العوائد المتصلة بالودائع لدى البنوك.